مجلة آفاق لعلم الاجتماع
ISSN: 1112-8259 EISSN: 2600-6855
المجلد 11 العدد 1 / جوان 2021 ص ص 193- 210

عصابات الأحياء السكنية في المجتمع الجزائري

Neighborhood gangs in Algerian society

ط.د. سيد علي موسى*
جامعة البليدة2، الجزائر

أ.د. الطاهر سواكري
جامعة البليدة2، الجزائر

تاريخ الإرسال: 2021/05/05 تاريخ التقييم: 2021/05/06
تاريخ القبول: 2021/06/17

الملخص:

شهد مجتمعنا الجزائري في الآونة الأخير تزايد في معدلات الجريمة بشكل ملحوظ وبالتحديد في الأحياء السكنية، والتي كان وراءها العديد من الأسباب والظروف التي استدعت الدراسة والبحث فيها.

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على ظاهرة العصابات وتزايد معدلات الجريمة بين الشباب في الأحياء السكنية.

توصلت هذه الدراسة إلى أن التراخي في الضبط الاجتماعي مع عدم الشعور بالأمن وعدم التحضر من طرف السكان من بين أهم العوامل التي ساهمت في تفشي الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: العصابات، الأحياء السكنية، الجريمة، الشباب، الضبط الاجتماعي.

Abstract:

In recent times, our Algerian society has witnessed a significant increase in crime rates, particularly in residential neighborhoods, which have had many reasons and circumstances that necessitated study and research.

This study aimed to shed light on the phenomenon of gangs, and growing rates of crime among young people in residential neighborhoods.

This study concluded that laxity social control with a lack of security and lack of urbanization on the part of the population are among the most important factors that contributed to the prevalence of the phenomenon.

Keywords: Gangsters, residential neighborhoods, Crime, Youth, Social control.

* موسى سيدعلي، sidalimoussa5@gmail.com

1- مقدمة

مما لا شك فيه أن الإجرام ظاهرة قديمة قدم المجتمع الإنساني وملازمة له منذ البداية، ودوافع هذه الظاهرة عديدة ومتنوعة تختلف من بيئة لأخرى ومن مجتمع لآخر، وتختلف هذه الدوافع والأسباب باختلاف ظروف الزمان والمكان وحاجات الفرد التي تتطلبها مرحلته العمرية والتي تكون في الكثير من الأحيان ربما حاسمة عند إقباله على ارتكاب الفعل الإجرامي، وموضوعنا من خلال هذه الورقة العلمية هو ظاهرة من ظواهر الإجرام في المجتمع، حيث لا يختلف الحديث عن الجريمة كمصطلح عن الحديث على العصابات الإجرامية كتنظيم من حيث ممارسة النشاط أو الفعل الإجرامي.

وتعد الظروف المعيشية من بين أهم الدوافع والأسباب التي ينشأ عنها السلوك الإجرامي في أغلب المجتمعات خاصة بين فئات الشباب، وينشأ هذا الفعل الإجرامي عن طريق التفاعل مع جملة من المحددات والمعطيات الأخرى المحفزة والمثيرة في البيئة التي يعيش فيها الفرد، ولعل من بين أهم هذه المثيرات الأسرة والتنشئة الاجتماعية، الوضع المادي أو الاقتصادي للأفراد أو الأسر، الفراغ والبطالة، وغيرها من العوامل المسببة لحدوث الفعل الإجرامي وظهور العصابات الإجرامية.

وبالإضافة إلى العوامل المسببة للفعل الإجرامي، هناك عامل آخر لا يقل أهمية هو الظروف المحيطة بالبيئة السكنية، فقد كثر مؤخرا الحديث عن الجريمة والعصابات الإجرامية في التجمعات السكنية في مجتمعنا الجزائري سواء من طرف الباحثين، المصالح الأمنية، الصحافة، وحتى رئيس الجمهورية الذي أشار إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية لتقييد ومكافحة هذه الظاهرة التي أصبحنا نسمع عنها من هنا وهناك بصفة تكاد يومية أبطالها شباب في ربيع العمر ينشرون الرعب في أوساط السكان بأفعالهم المنحرفة والإجرامية، فأصبحت المخدرات تباع وتستهلك على العلن دون حسيب أو رقيب، وأصبح القتل يحدث بشكل يومي عن أتفه الأسباب، وأصبح التبليغ عن المجرمين ممنوع خشية من انتقام تلك العصابات التي أصبحت تتخذ من الحي السكني وكرا ومسرحا لها لممارسة نشاطها المنحرف.

وقد جاءت هذه الورقة البحثية كدراسة تحليلية لظاهرة العصابات في الأحياء السكنية، وقد هدفت للبحث في أسباب الظاهرة وهذا عن طريق محاولة معرفة العلاقة بين التراخي في الضبط الاجتماعي، عدم التحضر، وغياب الأمن، وكيف تساهم هذه المتغيرات في تشكل العصابات وانتشار الجريمة والانحراف في الأحياء السكنية، وقد اعتمدت هذه الدراسة التحليلية على هدف البحث والتحليل السوسيولوجي للظاهرة من خلال العناصر التي سنتطرق إليها مع التحليل، مع تبيان أهم النتائج التي توصلنا إليها.

2- علاقة الجريمة بالمجال السكني

إن مفهوم المسكن لا ينحصر بالفراغ الذي يتشكل من جدران وسقف، والذي يأوي إليه الإنسان بغية الراحة والطعام والمبيت، بل إنه يتجاوز ذلك وصولا لتلبية الحاجات النفسية والاجتماعي والثقافية التي تكون مع الحاجات الجسدية تآلفا متكاملا يمتن العلاقة بين جسد الإنسان وإنسانيته ويوحدهما(رانية محمد علي طه، 2010، ص32).

فالمسكن هو بمثابة المكان الذي فيه يستقر الفرد، وهو ليس مجرد مكان فيزيقي فقط، بل يتعدى معناه أكثر من ذلك، فهو كيان روحي واجتماعي وثقافي واقتصادي ينشأ فيه ومن خلاله الفرد ويكتسب أنماط السلوك والتنشئة الاجتماعية والثقافة والتوجهات ومختلف أشكال التطبيع الاجتماعي والتي تشمل بدورها مجموع السكنات المجاورة الأخرى التي تتبنى وتمارس كل أشكال التطبيع الاجتماعي، فتنعكس على الفرد والمجتمع ككل.

وفي نطاق مفهوم السكن، يتحدث "كريستيان نوربوغ شولتز" Christian Norbog" "Schultz عن وظائف إنسانية أساسية، وهي الاتجاه والهوية والذاكرة، ويتضمن بند الاتجاه تنظيم الحيز وأنماط الحركة فيه، أما "الهوية" فهي تعني اختيار الطابع والشكل المعماري المنسجم مع البيئة والإنسان، والمقصود "بالذاكرة" هو الذاكرة التاريخية والقومية التي تحدد الهوية المعمارية شكلا وإبداعا، وفي حين يقول المعماري الأمريكي "لويس هنري سوليفان" Louis Henry" "Sullivan أن العمارة تتبع الوظيفة، إلا أن "شولتز" "Schultz" يتحدث عن أبعاد وظائفية للغة العمارة والتي هي البعد المكاني والبعد التكويني أو التركيب الشكلي (Morphologie) والبعد التطبيقي الذي يحدد النوعية التشخيصية (Typologie) (رانية محمد علي طه، 2010، ص.ص 32-33).

وبهذه النواحي المختلفة المجتمعة في المسكن نجد أن المسكن ليس مُنشأة هندسية مستقلة في فراغ اجتماعي، بل هو خلية عمرانية اجتماعية لها أهداف أخرى غير هدف المأوى، هي "اللقاء" مع الآخرون، والتوافق بينهم وتحقيق التفرد والسكينة. (رانية محمد علي طه، 2010، ص33)

إن المسكن هو المكان الحقيقي الذي يشعر فيه الإنسان بالخصوصية وفيه يمكنه أن يظهر بشخصيته الحقيقية، والمسكن هو حلقة الوصل بين الإنسان ومجتمعه، وفي الوقت الحاضر من الملاحظ أن أفراد الأسرة يحاولون خلق نوعاً من التقارب والاتزان والعلاقات المرضية بين احتياجاتهم الأساسية وقيمهم وإسكانهم، حيث أنه من أجل توفير إسكان يمكن من خلاله التأثير على سلوك الإنسان، لابد من الموازنة بين البدائل المتاحة للمساكن المختلفة وبين رغبات الأفراد أنفسهم، ويرى علماء الاجتماع في بعض الدراسات أن الوسط المادي يترك أثراً على سلوك مستخدميه وهم السكان القاطنين(رانية محمد علي طه، 2010، ص35).

ولا بد من الإشارة هنا أنه بالرغم من أن هناك بعض الاحتياجات والمتطلبات التي لها صفة الشيوع بين الناس، إلا أن لكل أسرة أولوياتها في ترتيب متطلباتها ورغباتها وأيضا احتياجاتها، كما أن للمسكن أهمية وأدوار مختلفة يمنحها للفرد الساكن وللعائلة التي تسكن مسكنا، فالمسكن يمنح الفرد الإحساس بالانتماء للمكان والشعور بالارتباط والشعور بالخصوصية كما يمنح المسكن ساكنيه إحساسا نفسيا بالراحة والاستقرار، كما يعطي الفرصة لأفراده للخلق والإبداع، وفي المقابل فإن المسكن والحي على حد سواء الذي لا يتناسب مع متطلبات الأسرة من حيث حجمها والخدمات المقدمة للسكان (ترفيه، عمل، خدمات أخرى) قد يؤدي إلى خلق حالة عدم الرضا من طرف السكان أو الشباب القاطن في ذلك الحي، باعتبار أن الشباب هم أول من يتأثر بالتغيرات التي تحصل في المجتمع وهم أول من يتأثر أيضا بما يسود ويميز المحيط الذي يعيشون فيه.

2-1- المعنى النفسي والثقافي للمسكن وتأثيره على الأفراد

.من البديهي القول أن المنطقة السكانية هي ترجمة لثقافة سكانها بما أنها تعكس سلوك جماعتها، وهذا ما يتجلى بوضوح وينعكس على مظهر الحي الخارجي من خلال عملية التطبع

الاجتماعي الذي ينشأ عليه الأفراد والجماعات، فالسلوك هو معيار يعكس ثقافة الأفراد والذي من خلاله يشعر الأفراد بالانتماء لتلك المعايير والقواعد التي تخص تلك الثقافة، لذلك فإن عدم التكيف مع هذه المعايير والشعور بعدم الارتياح النفسي مع جانب من جوانب الحياة التي تميز الحي من شأنه خلق نتائج سلبية تنعكس على البيئة السكنية والمجتمع ككل.

وتعكس العمارة والتراث أيا كانت حدودهما المكانية والزمنية القيم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجمالية لأي مجتمع في العالم، وفق هذا يصف المعماري العراقي رفعت الجاد رجي بأن التراث هو الرصيد والمخزون المتميز الذي يتميز بالثبات والاستمرارية معا وبين القيمة الروحية والجمالية بالإضافة إلى كونه حقيقة مادية ملموسة فرضت قبولها واحترامها لكونها تسجيلا صادقا لثقافة المجتمع ووحدة منهجه وملامحه الإنسانية والفكرية(مخطط مدن، علي كريم العمار، ب.ص).

إن الهوية الثقافية ترتبط بشكل مباشر بالهوية المعمارية حيث أن الناحية السيكولوجية التي يحملها المجتمع والصورة الذهنية في الثقافة العربية تتعلق بتكوين الهوية المعمارية وخصائصها التي تميزت عن غيرها وارتكزت على مختلف أنماط سلوك المجتمع المختلفة عن سلوكيات أي مجتمع آخر، كذلك فان الهوية المعمارية تعكس الخصوصية المكانية فهي دلالة الانتماء للمكان وهويته الثقافية، وتكتسب الهوية المعمارية خصوصية فكرية ناتجة عن عمليات تفاعل ثقافي مع المكان مستمدة من خصوصية المكان، والتي هي إحدى ملامح الهوية الثقافية الوطنية، وتتشكل أيضا من خلال تفاعلها وتماشيها مع العادات الاجتماعية السائدة وأساليب الحياة اليومية.

إذن، فمجمل السلوكيات التي نلاحظها في الأحياء السكنية ما هي إلا ترجمة وانعكاس لنوع البيئة التي يعيش فيها هؤلاء الأفراد وتلك الجماعات، فالعيش في بيئة سليمة تتوفر على شروط العيش الكريم والمستقر ينتج عنه إلى حد ما حياة وعلاقات جيرة أخوية ومستقرة بين السكان وبين الجماعات والعكس صحيح، فالفرد ابن لبيئته وفي لخصائصها ومنها يستمد التوجهات ويمارس فيها مختلف أشكال التطبيع الاجتماعي، فشكل الحي يعكس ثقافة أفراده والحي الراقي ليس هو نفسه الحي الذي يتصف بمظاهر الفقر والتهميش، فنمط الحي يستمد خصائصه من خصائص سكانه، ومثال ذلك دراستي الاستطلاعية (في إطار إعداد أطروحة دكتوراه حول إجرام الشباب في الأحياء الساخنة) لأحد الأحياء التي تسودها الفوضى وسوء التنظيم وعدم النظافة والشعور بعدم الأمان من طرف السكان، حيث وجدت أن هذا النوع من الأحياء له خصائص ومؤشرات تعبر عنه ظاهريا بمجرد زيارته (الملاحظة)، منها الكتابات الحائطية، الأوساخ، الروائح الكريهة، الكلام الفاحش، عدم التجول في أوقات معينة بسبب الخوف من الاعتداءات، الجرائم، الانحراف بأشكاله، عدم وجود سلطة الضبط الاجتماعي بنوعيه (رسمي وغير رسمي)، ترويج واستهلاك المخدرات.

2-2- النتائج الاجتماعية للبيئة غير المناسبة

إن أغلب الدراسات الاجتماعية تؤكد أهمية البيئة السكنية بوصفها عاملا مساعدا على الانحراف والجريمة، فطبيعة السكن وخصائصه المعيارية والشكلية التي تشكل بنية الوحدة السكنية للأسرة له دورا هاما في سلوكيات أفراد الأسرة بالإضافة للمسكن ذاته من حيث اتساعه وضيقه أو من حيث فخامته وتهويته ومن حيث مرافقه أو من حيث قدمه وحداثته، فهذا يلعب دور هام في مجال تفكك الأسرة أو تماسكها فالإنسان يكتسب قيمة الشخصية وعادته وسلوكه من الجماعات التي يعيش معها لأن الإنسان بطبعه يعتمد في حياته على الجماعات في إشباع حاجاته وعن طريق هذه الجماعة يكتسب خبراته ومهاراته، فالبيئة لها دور وأثر كبير على الفرد وتطوره ورعايته فمنها يأخذ العادات والتقاليد، ومنها ينقل الانطباعات والميول والسلوكيات سواء كان المسكن مريح أو

غير مريح فهو يتأثر به في جميع الحالات، فالبيئة هي مدرسة طبيعية لا حدود لها لذلك يتوجب عليه أن يسعى ويبذل قصارى جهده للتكيف معها(Tyler, and Edwin H, 1962, S.p).

كما أن ممارسة الفرد لأنشطة تتلاءم مع أذواقه واتجاهاته وأهدافه ومصالحه وميوله في وقت فراغه يبعث في روحه البهجة والسرور والراحة والرضا بإمكانياته الجسمانية والعقلية والنفسية وبالتالي تطوير قدراته المهنية، مما يساهم في تنمية الشخصية طالما كان هدفه ترسيخ التربية الإنسانية الفاضلة والتنمية الروحية عند الأفراد والجماعات إن الانشغال المستمر في العمل وعدم المشاركة في نشاطات ترويحية في وقت الفراغ سيقتل عاجلا أم أجلا روح العمل المبدع الذي يستفيد منه المجتمع مما يجعله عرضة الارتكاب الجريمة والاندفاع نحو السلوك المنحرف (أكرم نشأت إبراهيم، 1970، ب.ص).

ويظهر هنا أن طبيعة النشاط الترويحي الذي يقضيه الفرد وقت فراغه له علاقة مباشرة أو غير مباشرة في اتجاهه نحو الجريمة مما يتطلب من المجتمع بكافة هيئاته الاجتماعية والرياضية أن تشرف على تنظيم أوقات الفراغ لشرائح الشباب المختلفة وتوفر لهم الأماكن الترويحية المناسبة مما يساهم في حمايتهم من الشرور والآفات الاجتماعية المختلفة ومنها الجريمة(جلال ثروت، 1979، ب.ص).

فأوقات الفراغ تعتبر من بين العوامل التي تجعل بعض شباب الحي السكني ليكونوا ضحايا للجماعات الفرعية المنحرفة والتي تنتهز الفرصة بدورها لاستقطابهم وتوسيع مجالها وسيطرتها في الحي، وممارسة نشاطها وسلوكها المنحرف والإجرامي مثل: ترويج المخدرات، الجريمة المنظمة، وهذا على سبيل المثال نتيجة لغياب فرص العمل والمرافق التي تخدم الشباب وتنمي قدراته الفكرية والثقافية والمهنية وتحميه من الجماعات المنحرفة، بالإضافة إلى أن شعور هؤلاء الشباب بالتهميش يجعلهم يشعرون بالإحباط والدونية، ما يكون سببا مباشرا في دفعهم للانخراط في الثقافة المضادة والعصابات رغبة في فرض الذات والتحرر من تلك الأفكار.

إن بيئة العمل هي المجتمع الذي ينتقل إليه الفرد لمزاولة مهنة أو وظيفة وقد يتكيف الفرد مع هذا الوسط أو يواجه أخفاقاً أو فشلاً في التكيف وهذا يترتب عليه تأثير إيجابي أو سلبي على نفسية الفرد وعقليته الاجتماعية وهنالك عوامل مختلفة قد تدفع الفرد إلى ممارسة الأعمال غير المناسبة نتيجة ضغط الحاجة الاقتصادية للأسرة(أمين جابر الشديفات، منصور عبد الرحمن الرشيدي، 2016، 128).

إن سلوكيات الأفراد وبالذات الشباب منهم تتأثر إيجابيا أو سلبيا تبعا لسلوكيات أصدقائهم في العمل ويفرض عليهم الصلة بأفراد لا خيار لهم في انتقائهم وخاصة إذا كانت أعمالهم تفرض الاحتكاك والتعرف بأنماط كثيرة من الناس كالعمل في الأماكن العامة والمقاهي وتجارة الأرصفة والباعة المتجولون والحانات والملاهي الليلية وبالتالي الاندفاع نحو السلوك المنحرف وارتكاب الجريمة ومنها تعاطي المخدرات وغيرها(أمين جابر الشديفات، منصور عبد الرحمن الرشيدي، 2016، 128).

كما أن للتربية الدينية الأثر الفاعل في الوقاية من الجريمة والانحراف وتدعيم الأمن الاجتماعي داخل المجتمع ومحاربة الظواهر المنحرفة التي تطرأ على نفوس البشر، فدور المؤسسة الدينية دور كبير يتفوق على دور أية مؤسسة تربوية أو قانونية لأنها تخاطب الضمير الإنساني

وتدعو إلى التوازن في التصرفات والطباع البشرية وتربيتها على حب الخير والحق والجمال (مناع خليل القطان، 1980، ص128).

إن الاهتمام بالعوامل الأسرية وعلاقتها بالجريمة امتداد للأفكار التي نظرت للجريمة كظاهرة اجتماعية، حيث يعد الوسط الاجتماعي الأسري من العوامل الاجتماعية المهمة التي تدفع الفرد لارتكاب الجريمة، فليس من شك أن وجود الأسرة يعد عاملاً من العوامل المهمة للتنشئة الاجتماعية السوية، لأن وجودها هو الذي يسمح للفرد بالتدرب على الحياة الاجتماعية لأن ما يضعه المجتمع من معايير وقواعد أخلاقية يتم نقلها إلى الأفراد عن طريق التنشئة الاجتماعية فهذه القواعد تضبط بشكل فاعل السلوك الفردي لصالح المجتمع، وتبدأ علاقة الأسرة بالأبناء منذ ميلادهم، حيث تؤكد الدراسات الاجتماعية والنفسية أن تجارب التعلم الأولى للأطفال في التنشئة المبكرة تؤسس أنماط سلوك وعادات وتصورات تتسم بالديمومة والتأثير في استجابات الفرد عند النضج(سونيا هانت، جينيفر هيتلن، 1988، ص127).

وعليه فإن ظهور العصابات الإجرامية والسلوك الإجرامي في الحي أو التجمع السكني يعتمد بدوره على ظروف أسرية بيئية اقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية بمثابة محفز على خروج السلوك الإنساني عن الطريق السوي، فالفرد عندما يجد التراخي في الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي الذي يحدد له ما له وما عليه، مع شعوره بالتهميش والإقصاء واللامبالاة من طرف المجتمع يميل لتشكيل ثقافة فرعية من خلالها يشعر فيها بذاته وقيمته وأهميته، وأحيانا يجدها البديل عن الأسرة والمجتمع الذي يشعر فيه بالاحتواء والتضامن والتآخي، هذا الشعور الذي يجعل من الفرد يقدم ويشعر بالولاء اتجاه تلك الجماعة مهما كانت طبيعة سلوكها (سويا أو منحرفا)، فظهور العصابات الإجرامية في الحي لا يجب الاهتمام به فقط بكونه موضوع الساعة، بل يجب دراسة ماهي الظروف والعوامل التي مهدت لظهور هذه العصابات في الحي والتي جعلت بدورها العديد من الشباب ينخرطون في صفوفها وهم مقتنعين تمام الاقتناع بمبادئها ولو أنهم على دراية تامة بأن تلك المبادئ غير سوية ولا يتقبلها المجتمع، وهي في المقابل تخلق جوا من عدم الاستقرار والشعور بعدم الأمان من طرف السكان، بل وحتى أسرهم أيضا.

3. مسببات حدوث الجريمة وظهور العصابات في الأحياء السكنية

يعتبر الحي السكني وحدة اجتماعية تتشكل من أنماط ثقافية واجتماعية عديدة ومتنوعة تشكل الحياة العامة للسكان، وقد يحدث أن تختلف تلك الثقافات وأنماط السلوك الاجتماعي في الحي الواحد بين الأفراد والجماعات سواء كان هذا الاختلاف ايجابيا كان أو سلبيا، وهو ما ينتج عنه إما توافق أو تصادم بين تلك الجماعات والأفراد تبعا للظروف السائدة في ذالك الحي التي تشجع وتدعم السلوك المنحرف، أو العنيف أو حتى الإجرامي كرد فعل صريح على تلك التوجهات والثقافات التي تختلف مع حياة الأغلبية من السكان الذين يشكلون نمط الحياة العامة في الحي السكني.

وتبعا لهذه المعطيات فقد تساءل الكثير من العلماء والباحثين في المجال الايكولوجي عن مدى العلاقة التي تربط ما بين البيئة السكنية وظهور العصابات الإجرامية وارتكاب السلوك الإجرامي، وهذا انطلاقا مما يلاحظ من ارتفاع في معدلات الانحراف والجريمة بين مستوى الانحراف في المدن والعواصم الكبرى عنه في المدن الصغرى والأرياف، ومنه نتساءل ما هو الدافع لارتكاب الجريمة وتشكل العصابات في الحي السكني؟

يكاد يتفق الكثير من العلماء الذين عالجوا موضوع إيكولوجية الجنوح والجريمة على الدور والتأثير الذي يلعبه الحي الفاسد في تنشئة الفرد عن طريق تلقينه وتزويده ببعض القيم والاتجاهات

والعادات والمعايير السلوكية التي تساعد على تكوين أو تقود لارتكاب الجنوح والجريمة وظهور العصابات.

وقد حاول بعض العلماء تشخيص عناصر الحي الفاسد وتحديد معالمه التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بتكوين العنف والسلوك الإجرامي، وهذه المحاولات ذكر أحد العلماء سبعة أنواع لهذا الحي الفاسد هي(زكريا تيزي، 2012، ص70):

- الحي الفقير المزدحم بسكانه، والذي يشيع فيه الرذائل الاجتماعية، وهنا لا يكون الفقر وحده العامل الجوهري في حالة هذه الأحياء، وإنما المهم هو سلوك الفرد فيه ونوع عينتهم وطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة بينهم وبعض العناصر الثقافية الأخرى؛
- الحي الفقير جدا والذي يطغى الفقر فيه على كل صفة أخرى، بحيث تصبح السرقة البسيطة عملا من أعمال العيش؛
- الحي المغلق الذي تفصله عن بقية أجزاء المجتمع الكبير عوائق طبيعية أو عوائق اجتماعية واضحة، وغالبا ما تقع مثل هذه الأحياء بين منطقتين سكنيتين على مستوى معين من التنظيم الاجتماعي، فهي أحياء لا تعتبر جزءا من المجتمع الكبير ولكنها تعيش على هامشه؛
- الحي الذي يعيش فيه أشخاص غير متزوجين وفي غرف منفردة مستأجرة، وهذا الحي يجذب خليطا سكانيا يجمع بين أفراد غير متجانسين ومن أقليات متعددة بسبب انخفاض أجر السكن فيه؛
- حي الأجانب، وهو الحي الذي تتخذه أقلية معينة موطنا دائما لها، ورغم ما يعرف عن تجانس هؤلاء الأفراد الذين يمثلون أقلية واحدة، إلا أن هذه الأحياء تعيش في عزلة اجتماعية كبيرة تشيع فيها الرذيلة والجريمة والجنوح على نطاق واسع؛
- حي الرذائل، وهو حي يعتمد في معاشه على مزاولة البغاء والمقامرة على نطاق كبير، وغالبا ما يجذب هذا الحي كبار رجال العصابات الإجرامية لفرض العيش فيه وممارسة نشاطاتهم الإجرامية المختلفة؛
- الحي الريفي، وهو جزء من الريف، يلجأ إليه بعض المجرمين الهاربين من وجهة العدالة طلبا للتستر والاحتماء ليكونوا بعيدا عن أنظار القانون.

والملاحظ من خلال مما سبق أن جميع العلماء والباحثين في المجال والمهتمين بمشاكل الجنوح والانحراف والجريمة وتشكل العصابات في الأحياء السكنية كانوا قد وقفوا في دراساتهم إلى حد القول بأن العصابات والانحراف معدلهم يرتفع في البيئات المتواضعة بالمقارنة بنسبته في البيئات الأكثر تقدما، وعند البحث في عناصر البيئة الخارجية التي تؤثر في السلوك الجانح نجد بيئة السكن الفقيرة، والمنازل المكتظة، والمستويات المتواضعة للمعيشة وغير ذلك من المواصفات التي تتصف بها بعض الأحياء التي تعد أوكارا للانـحراف وهي ما يطلق عليها "مواطن الانحراف"، أو "مناطق الانحراف.

وعلى الرغم من أن هذه الدراسات الايكولوجية لم تتعد في نطاقها غير إيكولوجية المجتمع المحلي بالذات، فقد كانت فاتحة لدراسات مختلفة كدراسات ماكانزي ودراسة أندرسون ودراسة لويس ويرث ودراسة "هارفي زروباخ وغيرهم ممن اهتموا بدراسة ثقافة المدينة وعلاقتها بالإجرام (Alain caulan, 1994, pp 78-110).

ومما تقدم، فإننا هنا لا ننفي الدور السلبي للحي الذي لا يتوفر على شروط الحياة الكريمة للفرد والجماعات على حد سواء، بل إن تأثير هذا النوع من الأحياء هو الأكثر تأثيرا على الأفراد، فالبيئة السيئة هي وكر لإنتاج المنحرفين وتوارث السلوك الإجرامي أيضا، وهذا ما أثبتته الدراسات التي تناولت الجانب الايكولوجي وتأثيره على ميول الأفراد (مدرسة شيكاغو) وانتشار العصابة

الجانحة في مناطق الحي السكني، فالبيئة التي يعيش فيها الفرد في ضغوطات دائمة وظروف سكنية أقل ما يقال عنها منعدمة تدفع الفرد للبحث عن البديل خارج المنزل والذي يوفر له النقائص والحاجيات (نفسيا، اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا..)، فتكون الجماعة الفرعية هي الملاذ الوحيد الذي يوفر له فرص إثبات الوجود في ظل انعدام الفرص بشرط الانتماء لتلك الجماعات وتبني توجهاتها وأفكارها المضادة للمجتمع والمنحرفة من حيث السلوك والنشاط، وهو دليل واضح أن الحي السكني أكثر من مجرد بناء مادي، بل هو في معناه يفوق ذلك بكثير إذ يمكن اعتبار الحي السكني مثلا بأنه بناء اجتماعي وثقافي ونفسي واقتصادي متفاعل، فالتكيف الاجتماعي، والانسجام بين الأفراد، والتوافق في الأنماط الثقافية والتوجهات كفيل بضمان الاستقرار والرقي داخل الحي السكني، وهذا لا يكون إلا بتوفير الشروط الإنسانية الاجتماعية قبل الاهتمام بالبناء المادي، لأن الجانب الإنساني والاجتماعي يعكس بدرجة كبيرة صورة الحي.

4. مشكلات الشباب في الحي السكني وتفشي السلوك الإجرامي

تعتبر مرحلة الشباب مرحلة حساسة تحتاج إلى قدر كبير من الاهتمام والتوجيه والرعاية، فالشباب مرحلة عمرية أفرادها لهم حاجيات وأهداف يطمحون للوصول إليها سواء من أجل المساهمة في بناء المجتمع ما يعطيهم الشعور بتقدير الذات والأهمية أو من أجل بناء مستقبلهم وتحقيق أهدافهم وتحسين ظروفهم ومن ثمة حماية أنفسهم من الانحرافات السلوكية والضياع، وعليه تعد مشكلات الشباب في بيئتهم السكنية وفي المجتمع على العموم من بين أهم العوامل التي تدفع بهم إلى الانحراف وانتهاج السبل غير المشروعة (ميرتون) لبلوغ تلك الأهداف والطموحات ما لم تقابل تلك المشكلات بالاهتمام والرعاية من أجل معالجتها وإيجاد حلول لها تحمي هذه الثروة في المجتمع من الضياع، وعليه سنتطرق من خلال هذا العنوان إلى ذكر أهم مشكلات الشباب في بيئتهم السكنية والتي لها علاقة وطيدة بدفعهم لاحقا إلى ولوج عالم الجريمة والانحراف ومن ثمة الانخراط وتبني فكر العصابات الإجرامية:

1.4 أسباب مشكلات الشباب

- تراجع دور الأسرة: كانت الأسرة إلى عهد قريب واسعة النطاق، وكانت العلاقات الأسرية وثيقة بدرجة تجعل منها مجالا خصبا لنقل وتلقي الخبرة فكانت علاقات الخبرة متنوعة حيث تسمح بالنمو المتكامل، غير أن تغيرات أساسية وملموسة وقعت في مجال الأسرة الحديثة، حيث تتعرض الأسرة الحديثة إلى تغيرات تنعكس آثارها بشكل غير مباشر على الأساليب والأنماط الوظيفية للأسرة وخاصة الوظيفة التربوية(أسعد يوسف ميخائيل، 2001، 158).

ويمكن حصر التغيرات التي حدثت في الأسرة الحديثة في تغير وضع المرأة وامتهانها لمهن كانت حكرا على الرجال، الشيء الذي أدى إلى انشغال الأبوين في العمل خارج المنزل مما أثر ذلك على مستوى وطريقة تربية الأبناء ومتابعتهم مما ترتب عن ذلك (منصور عبد المجيد، الشربيني، 2000، ص118)، ضعف رقابة الوالدين أو اللامبالاة وما يتبع من عدم احترام الحرية الشخصية للشباب والتعبير عن آرائه، عدم الاهتمام أو متابعة السير الدراسي وانتظام الأبناء في الدراسة حيث ينجم عن ذلك إعراض من قبل الأبناء عن تحمل المسئولية ومواصلة التعليم، بالإضافة إلى الاتجاه نحو الفردية والمصالح الخاصة والصراع بين أعضاء الأسرة الواحدة.

-الانفتاح الإعلامي: والذي يعتبر عاملا حاسما إلى حد ما في توجيه ذهنية الشباب وهذا عن طريق بث أفكار ونشاطات تتعارض في الكثير من الأحيان مع الثقافة وتعاليم الدين والموروث الخاص

بمجتمعنا، خاصة مع الانفجار التكنولوجي والتقني ونحن في عصر السرعة ومعطيات ساهمت وتساهم في إيصال الصوت والصورة وترويج الأنماط الثقافية المختلفة إلى كل بقاع العالم لدرجة أن ذلك لا يتطلب سوى أجراء من الثواني فقط (مواقع التواصل الاجتماعي)، وهذا ما يجعل الشباب عرضة لهذه التغيرات والنماذج والمواقع المفخخة بأفكارها وبرامجها التي تحمل في طياتها أغراض وأهداف مختلفة في أحيان كثيرة (أفلام الجريمة وتقنيات ارتكابها مثلا) والتي من شأنها النيل من موروث الشباب الثقافي والقيمي وإضعاف الوازع الديني والضمير المجتمعي وتحطيم الحواجز لديه في ظل عجز المجتمع عن إحياء وتكييف موروثه الثقافي والتقليدي بما يتناسب مع الوقت الذي نعيش فيه (إعادة الإنتاج، بيار بورديو) مما يدفع بالشباب إلى استهلاك أنماط وتوجهات ثقافية جديدة تتعارض مع مجتمعه ودينه وقيمه وثقافته.

لكن اللوم لا يقع على الشباب لوحده بل يتقاسم معه المجتمع بكامله مسؤولية ظهور هذه الأنماط، حيث يجد الشباب نفسه أمام تحد حقيقي فهو محاصر بين ثقافتين على درجة ما من التناقض، مما يولد لديه صراعا نفسيا واضطرابا على مستوى البناء الشخصي حيث أكد "عبد الرحمان العيسوي "في إحدى دراساته أن الصراعات والميولات والرغبات المتعارضة والمتناقضة تؤدي حتما إلى حالة نفسية على درجة من والقلق على المستوى الفردي، وهنا لا يختلف الباحثون ومن خلال الواقع الاجتماعي في أن استمرار هاتين الثقافتين المتعارضتين يشكل خطرا على المجتمع الجزائري وموروثها الثقافي والديني كما أن هذا التعارض مثلا مازال يمثل أرضية خصبة لظهور واستمرار الغلو والتطرف الديني وما ينجر عنه من إرهاب(العيسوي عبد الرحمن، 1994، ص44).

بالموازاة اتساع دائرة الاتصال والتواصل على المستوى العالمي من خلال الشبكة العنكبوتية جعل العالم قرية كونية حسب مارشال ماك لوهان، هذا الانفتاح اللامحدود والصعب التقنين يجعل من جهود العمل الإعلامي والعمل الأمني على المستوى المحلي أمام العديد من الصعوبات والتحديات(الباز راشد بن سعد، 2004، ص60).

خاصة وأن هذه الشبكة العنكبوتية اللامحدودة تتوفر على كم زاخر من المواقع التي تنال الكثير من أوقات واهتمامات الشباب، مما يجعلها تشكل تهديدا حقيقيا غالبيتها يزرع الشك والفتنة والتطرف في نفسية الشباب اتجاه ثقافتهم ودينهم ويحرضهم على الفتنة والعنف والجريمة ويزودهم بالأفكار الهدامة لمجتمعهم وبيئتهم رغم عدم نفي حدوث العكس أحيانا، لكن مع أوضاع الشباب المتدنية في مجتمعنا يجعل من هذه المواقع الطرف الرابح في تجنيد هؤلاء الشباب ضد مجتمعاتهم في الكثير من الأحيان، وهذا "ما يمكن أن يؤدي إلى ما اصطلح عليه الباحث (البداينة ذِياب موسى) التلوث الثقافي المؤدي إلى التفكك الاجتماعي وتهديد الأمن العام والنظام الاجتماعي(البداينة ذياب موسى، 2004، ص39).

-الحالة الاقتصادية للدولة: واجهت الجزائر من منتصف ثمانينات القرن الماضي صعوبات اقتصادية، ففي تلك الفترة انخفضت أسعار النفط انخفاضا ملحوظا وانخفضت معه إرادات الجزائر وتضاعفت أزمة المديونية مما أدى بالدولة إلى الانتقال بالسياسة الاقتصادية من الاقتصاد الموجه إداريا إلى اقتصاد السوق، وذلك من خلال ما عرف ببرنامج الإصلاح الاقتصادي أو التعديل الهيكلي الذي اتبع نهاية الثمانينات من نفس القرن والذي كانت تداعياته سلبية على الواقع الاجتماعي لجميع الفئات الاجتماعية تمثلت في خفض قيمة العملة الوطنية، خوصصة المؤسسات وغلق البعض منها، تسريح العمال بمختلف رتبهم ووظائفهم ليصل معدل البطالة في بداية التعديل

الهيكلي سنة 1990 إلى 19.7% ليبلغ 29% سنة 1999، حيث جاء في تصريح لوزارة العمل في 11 ماي 1998 أن عدد المناصب المفقود حوالي 637188 منصب، والاقتصاد الوطني لم تعد له القدرة على خلق ربع الطلب الإضافي المتزايد. (Said musette et Nacer Eddine, 1998, p171) ليستقر معدل خلق مناصب الشغل في حدود 40 ألف منصب شغل في الفترة الممتدة من 1994 إلى 1997 ليستمر الانحدار إلى 27 ألف في مقابل الطلب الإضافي الناجم عن أعداد الخرجين الجدد من الجامعات والنمو السكاني المتصاعد، حيث يتاروح الطلب الجديد بين 200 إلى 300 ألف كل سنة(Medjkoun Mohamed, 1998, p167).

ومع ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية وازدياد معدلات الاستثمار بنوعيه الداخلي والخارجي لم يسمحا من التخلص من التبعية والامتياز لفئة على حساب فئات أخرى في المجتمع الجزائري حيث أظهر الواقع الاقتصادي أن الاعتماد على الاقتصاد الريعي يجعل من الدولة التي تتبناه مجرد أداة وظيفتها توزيع المنافع على أفراد المجتمع، وهذا هو حال مشهد الدولة الجزائرية في قطاعاتها الاقتصادية في العشرين سنة الأخيرة حيث أن عدم السماح بتوسيع المشاركة أدى إلى انتشار الرشوة والنهب والفساد المالي، انعدام الشفافية أثناء إبرام الصفقات وسيادة ذهنية النظرة الخاصة للعائد بدون جهد وبكل الطرق كانت مشروعة أو غير مشروعة، تراجع الفكر العقلاني لدى النخبة وصعود قيم الشطارة والنهب والاحتيال(يزيد عباسي، عبد العالي دبلة، 2015، ص143).

هذه العوامل الاقتصادية مجتمعة غرست في ذهنية وتصورات الشباب قيم واعتقادات مؤداها ضرورة إيجاد سبل أخرى (غير مشروعة، ميرتون) لتلبية الحاجيات خاصة الاقتصادية منها وهذا لانعدام إمكانية الحصول على فرص لإعداد مشاريع أو تنمية خبرات عمل، هذه الفرص التي تتحول سبيل تلبيتها وأساليبها المشروعة إلى أساليب منحرفة مع مرور الوقت.

-السياسات الاجتماعية: ويشير إلى جوانب الضعف والعجز والقصور في السياسات الاجتماعية والخطط التنموية، إذ نركز في هذه النقطة على أن تبعات الواقع الاقتصادي الجزائري خلفت أزمة اجتماعية حادة، زادت خلالها معدلات البطالة كما تم الإشارة إليه، ارتفعت الأسعار، تدهورت القدرة الشرائية، ظهر تمايز التفاوت في توزيع المداخل وتمايز معدلات الاستهلاك بين المواطنين بالإضافة إلى التفاوت في الاستفادة من الخدمات الأساسية بين مختلف مناطق الدولة(يزيد عباسي، عبد العالي دبلة، 2015، ص143).

وامتداد الإشكالية التفاوت الاجتماعي والاقتصادي غير المشروع زادت معدلات الفقر حيث تشير الإحصاءات الرسمية إلى 14% من السكان تحت خط الفقر في المقابل تشير إحصاءات أخرى عن وجود 40% من السكان تحت الحد الأدنى للفقر و50% من العاطلين في أطراف المدن والأرياف يعيشون أقصى مستويات الفقر، هذا الانتشار على المستويين الأفقي والعمودي للفقر وتذبذب في معدلات البطالة بالإضافة إلى ضعف وتلاشي مظاهر التضامن في المجتمع الجزائري كلها نواتج لضعف السياسات الاجتماعية للدولة أثرت بصورة مباشرة على جيل الشباب، من خلال افتقار تلك السياسات المتعاقبة إلى استراتيجيات متكاملة تهتم برعاية الشباب وتنشئتهم على مبادئ العقلانية والإنجاز وكذلك غياب الأولويات في قطاع الشباب، بسبب الافتقار إلى التحديد الدقيق للفئة العمرية لمرحلة الشباب أدى إلى خلط ولبس في رسم سياسات وبرامج الشباب مع نظيراتها للأطفال أو الكبار(يزيد عباسي، عبد العالي دبلة،2015، ص144).

-العولمة: يعد ما تمثله العولمة بمفاعيلها ومنظوماتها الفكرية المبنية على هيمنة الثقافة الأقوى تهديدا حقيقيا لقيمها لثقافة المجتمعات المستهلكة، والفئة الأكثر تهديدا واستهدافا هي فئة الشباب، وكما تمت الإشارة كما إليه من خصائص هذه المرحلة العمرية التطلع إلى كل ما هو جديد والتمرد على الموروث القديم، أن هذه الفئة هي من ستتولى قيادة المجتمع بفعل الحتمية الزمنية، وما يمكن تسجيله بخصوص هذه النقطة أن العولمة كمنظومة شاملة أثرت بثقافتها على أفكار وسلوكيات الشباب وأفقدت الكثيرين هويتهم الثقافية لتظل العولمة عامل رئيسي لمشكلات الشباب العربي والجزائري كجزء منه، لأن جوهرها رغم ما يتضمنه من أبعاد هو في حقيقته تغليب لمنظومة قيم ومفاهيم على أخرى، وهي في واقع الأمر صياغة جديدة للمجتمعات تحت تأثير نسيج قيمي متكامل وذي أهداف محددة، هذا النسيج يرتبط بالدولة المعولمة أي القائدة والموجهة لسياسات العولمة (العتيبي بدر بن جويد، 2007، ص52).

هذا العامل كذلك يعتبر حاسما في غرس قيم ومعتقدات مخالفة لثقافة المجتمع المحلي (البيئة السكنية) ما يجعل هؤلاء الشباب الذين يتبنون تلك الأفكار والمعتقدات يعيشون في اغتراب وتفكك عن بيئتهم، بل وقد يحصل التصادم بين معتقداتهم ومعتقدات الأفراد الذين يتقاسمون معهم الحيز المكاني تحديدا ما يخلق نوعا من موجة التهديد (اللاأمن) نتيجة للاختلاف بين ما يفرضه الضبط الاجتماعي في الحي السكني وقيم الشباب المكتسبة من العولمة.

2.4 أهم مشكلات الشباب

- مشكلة قضاء وقت الفراغ: السلوك الهادف هو السلوك الذي يحدث كرد فعل لمتطلبات المؤسسات الاجتماعية الحيوية، والسلوك غير الهادف هو الفراغ الذي لا يرتبط بالنواحي الاجتماعية. (خليل عثمان سيد أحمد محمد، 2001، ص32)، كما أن وقت الفراغ هو الوقت الذي يكون فيه الفرد حرا من العمل والواجبات الأخرى، والذي يكون مفيد للاسترخاء والتسلية والتكوين الاجتماعي أو النمو الشخصي(خليل عثمان سيد أحمد محمد، 2001، ص32).

فوقت الفراغ هو الوقت الحر الذي يستطيع فيه الفرد أن يتحرر من الانشغالات ونشاطاته اليومية، لكن يحدث أن يكون هذا الوقت متوفرا بشكل كبير، كأن يكون الفرد عاطلا عن العمل وليس له أي نشاط يومي يمارسه أو مسؤوليات يقضي فيها معظم أوقاته، وتعتبر البيئة السكنية التي توفر هذا الجو لأفرادها غالبا بيئة لا تخلو من الجماعات والأفراد العاطلين عن العمل والذين يكون غالبيتهم من فئة الشباب، فنجدهم يجلسون على أطراف الطرقات في الحي السكني أو في زوايا يتبادلون فيها الحديث والاهتمامات.. لكن يحدث وأن تكون أوقاتهم هذه غير مستغلة بشكل جيد من طرفهم نتيجة لممارستهم لأفعال غير مرغوبة كالتحرش الجنسي وتعاطي المخدرات والسكر والجلوس أمام مداخل العمارات، وهو دليل على السخط وعدم الرضا على أوضاع حياتهم، بل وقد تكون هذه الأفعال عاكسة لنوع البيئة التي يعيشون فيها والتي قد تتوفر على ظروف غير مناسبة لطموحاتهم وأهدافهم كونهم شباب لهم مستقبل وطاقة شبابية يريدون المساهمة لها في البناء والتنمية وتحقيق الذات في المجتمع.

إن سوء استغلال قضاء أوقات الفراغ من طرف الشباب هي فرص في حد ذاتها بالنسبة لجماعات الرفاق المنحرفة أو العصابات لاستقطابهم وجذب انتباههم وإغرائهم بتحقيق ما يطمحون إليه بأساليب غير شرعية وهذا بشرط الولاء وتبني نفس التوجهات والأنشطة المنحرفة.

- **مشكلة ضعف الشعور بالانتماء:** تمتاز مرحلة الشباب بأنها مرحلة حساسة للغاية اتجاه كل ما يحيطها من مؤثرات ومتغيرات، وتزداد حساسية وسخط عند غياب بوادر التجديد وتحطيم الآمال وانعدام الفرص في المجتمع والتي من خلالها يحققون ويفرضون أنفسهم في بيئتهم أو أسرهم أو حتى مجتمعهم ككل.

إذن عدم الانتماء لدى الشباب يعتبر مشكلة خاصة عندما يكون مفروضا، أي لا إرادي تفرضه ظروف وبيئة اجتماعية، بمعنى أن يكون الشاب مسلوب الإرادة وتعجز إرادته عن فعل أي شيء، ويكون الشباب أداة تجديد وإبداع يرافق حالة عدم الانتماء هذه فقدان بوادر التغيير أو التجديد والإصلاح(صبحي سيد، 2002، ص17).

كما أن عدم الانتماء تخلق السلبية واللامبالاة وضعف المسؤولية الاجتماعية لدى الفرد، ومن أهم تجليات عدم الانتماء لدى فئة الشباب في مجتمعنا الرغبة الجامحة في الهجرة خاصة إلى أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، فحسب نتائج التقرير السنوي السادس للمنظمات الأهلية العربية لسنة 2006، فإن الشباب الذين يرغبون في الهجرة من الجزائر بلغت نسبتهم 43.5% و29.1% من مجموع الشابات وهي نسب لها دلالات وتأثيرات(المركز الدولي للأبحاث والدراسات مداد، 2007، ب.ص).

بالإضافة إلى ذلك مثلا في مجتمعنا الجزائري ظاهرة النزوح الريفي التي خلفت العديد من التبعات الاجتماعية والاقتصادية والاختلال على مستوى البناء الفيزيقي للمدينة (أحياء سكنية فوضوية، الصفيح) وما خلفته من آفات اجتماعية (جرائم، انحرافات، دعارة، الفقر..)، أو على مستوى التركيبة الاجتماعية (الفوارق الاجتماعية، التصادم الثقافي) وحتى الاقتصادية (الفقر، التسول، البطالة..)، وهذا نتيجة حالة عدم التوازن وعدم التحكم في ظاهرة الهجرة الداخلية الناتجة عن ظروف ودوافع معينة (أهمها العشرية السوداء).

إن هذه العوامل مجتمعة قد ساهمت فعليا بشكل أو بآخر في تصدع وتفكك الحياة الاجتماعية وانعكاسها على نفسية هؤلاء الأفراد في المدينة أجيال بعد أجيال، وهذا راجع بدرجة أخص إلى عدم تعود النازحين على نمط حياة المدينة وما يتطلبه من إمكانيات مادية ورأس مال ثقافي وعلاقات اجتماعية موازية يثبتون من خلالها وجودهم بين الجماعات المحلية، غير أن الرفض الاجتماعي أحيانا وعدم التأقلم (عدم التكيف) أحيانا أخرى خلق نوعا من الصراع الثقافي والاجتماعي والمواجهات العنيفة بين النازحين وسكان المدينة، مما خلق نوعا من الفوضى الاجتماعية (الكراهية، النبذ، الإقصاء) مما جعل هذه الأقليات النازحة تتبنى توجهات وثقافات مضادة نتيجة لفشلهم أو إقصائهم من الجماعة (تفكك اجتماعي) وشعورهم بالنبذ الاجتماعي، ولعل هذا يعد من أهم الأسباب في ظهور التكتلات والعصابات الإجرامية داخل الأحياء السكنية في المجتمع الجزائري.

- مشكلة الاغتراب عن المجتمع أو البيئة المحيطة: يُعد الاغتراب من أهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه الشباب في مجتمعاتهم وعلاقاتهم مع الآخرين، سواء على المستويات النفسية، الاجتماعية، السياسية، وهو كمفهوم تعددت معانيه بتعدد نطاقه حيث تشمل الانتماء أو عدم الشعور بالانتماء، الشعور بالعجز وعدم القدرة على مواجهة الواقع وفقدان الرغبة في الحياة (الاكتئاب)، سوء التكيف مع الآخرين وسوء التكيف الذاتي.

ومن الناحية النظرية يعد الاغتراب من المفاهيم الكلاسيكية التي تعرض لها الفكر الاجتماعي ممثلا بمفكريه الذين تعرضوا للاغتراب من المنظور الفلسفي وصولا إلى المنظور الواقعي ما قبل هيجل ممثلا بنظرية العقد الاجتماعي عند جان جاك روسو، توماس هوبز، جون لوك، ماركس، ثم أخيرا إلى لوفيفر ماركيوز وإيريك فروم ورايت ميلز(النوري قيس، 1979، ص20).

ولم يتوقف تناول المفهوم عند المفكرين الاجتماعيين ذوو النزعة الماركسية، ففي محاولتهم لمعرفة أبعاد العلاقة التأثيرية بين الاغتراب كظاهرة اجتماعية والظواهر الاجتماعية الأخرى كالتغير الاجتماعي والاضطراب والتوازن في منظومة الأنساق الاجتماعية، استخدموا الاغتراب كمصطلح أو كمفهوم وكظاهرة مثل ألكسيس دي توتكفيل الذي يقدم الاغتراب بوصفه صياغة للحط من قيمة الإنسان وقدره إهدار فرديته كمحصلة لعدد من العوامل الملازمة لظروف التغير الاجتماعي والتكنولوجي المعاصر والتي جعلت من الإنسان جزء في ميكانيزم أو قطعة في آلة، وفصلته عن منظومته القيمية وقلصت إنسانيته ممثلة في روابطه الاجتماعية وعرضته للاستلاب. (حمام فاديا كامل، الهويش فاطمة خلف، 2010، ص73)، ويُمكن توضيح بعض الأبعاد التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالاغتراب هي:

- العزلة الاجتماعية: حيث يشعر الشباب بوجود فجوة أو مسافة بينهم وبين المجتمع (بين ثقافتهم وثقافة المجتمع)، (بين نظرتهم التجديدية ونظرة المجتمع التقليدية)، مما يحدث الانفصال أو التفكك بين ما يراه الشباب ويقره المجتمع (الرفض، اللامعيارية) فتلازمهم مشاعر الوحدة والعزلة، مما يساهم في تشكيل ثقافات مضادة للجماعات.

- العجز وفقدان السيطرة: يتعرض الشباب في حياتهم الى مختلف أشكال الضغوط الاجتماعية التي تفرضها بيئتهم الاجتماعية (غياب التهيئة العمرانية، مرافق عمومية، شروط الحياة) ما يشعرهم بالعجز وعدم القدرة على المواجهة فينشأ على اعتقاد عجزه عن إثبات ذاته فيصير فردا تابعا مستسلما لكل ما يحيط به (الجماعات الفرعية خصوصا).

- النظرة السلبية اتجاه ما يحيط به: وهذا في ظل رؤيتهم وفهمهم لما يحدث في مجتمعهم من أحداث وقضايا (عدم المساواة، اللاعدالة، التمييز، فساد الطبقة السياسية..)، ما يجعلهم يشعرون باليأس وفقدان الأمل في ظل هذا الواقع السلبي.

- اللامعنى: يشير فقدان المعنى إلى شعور الشباب بعدم امتلاكه مصدر أو مركز استلهام أو استرشاد لتوجيه السلوك والاعتقاد حينما تعم الفوضى في هذا الجانب ويكون المستوى الأدنى من الوضوح في اتخاذ القرار أو غياب مرجعية القرار (الأسرة، مؤسسات التنشئة) ويرى ويعتقد الفرد المغترب أن حياته آو الحياة بصفة عامة منعدمة المعنى لأنها تسير وفق منطق غير مفهوم ومفتقد للمعقولية ومن ثمة يفقد واقعيته(النوري قيس، 1979، ص ص 15-16).

- مشكلة الإدمان: مشكلة الإدمان هي مشكلة كلاسيكية كانت محورا للعديد من الدراسات والأبحاث فيما مضى، ومازالت إلى يومنا هذا تعد منطلقا لدراسة عديد المشاكل والآفات الاجتماعية والتي تتعلق خصوصا بفئة الشباب باعتبارها فئة تحوز على صفات جسمية-نفسية وتغيرات كثيرة في المطالب بحكم مرحلتهم العمرية، لكن قد لا يختلف اثنان لو افترضنا أن الإدمان بمفهومه الكلاسيكي لا يضاهي الإدمان الجديد الذي تعيشه المجتمعات الإنسانية اليوم، هذا الإدمان الذي تربطه عديد الأبحاث العلمية بإفرازات العولمة والتقدم التكنولوجي على مستوى الآلة والتقنية وسرعة انتقال

المعلومة في أجزاء من المائة لأبعد مكان على سطح الأرض(يزيد عباسي، عبد العالي دبلة،2015، ص158).

من المعروف لنا جميعا أن الإدمان بمفهومه الكلاسيكي هو الذي نقصد به أشكال التعاطي ونوع المواد المستعملة ونحن هنا نقصد المخدرات بأنواعها (سوائل، غبرة)، لكن ما أقصده في دراستي هنا هو شكل آخر من ضروب الإدمان العصري المتطور التقني والذي يمكن حصره في ألعاب الفيديو والانترنيت والتلفزيون (العولمة) هذا بالإضافة إلى أنواع الإدمان الأخرى المتعارف عليها مثل المخدرات والخمر.

ولا يمكن تناول مشكلة الإدمان دون تحليلها من المنظور السوسيولوجي، فالفرد في أسرته ومجتمعه يتعود على ضروب السلوك والقيم والعادات والتقاليد المشتركة منذ الصغر، فينشأ عليها ويمارس التطبيع الاجتماعي عندما يصير يافعا بالغا بصفة آلية نتيجة لإدمانه على تلك القيم والسلوكيات التي نشأ عليها، لكن يحدث وأن لا تؤدي هذه المؤسسات دورها في عملية التنشئة الاجتماعية على أكمل وجه أو أنها لا تعيد إنتاج تلك القيم والمعتقدات بطريقة تتوافق مع ظروف الزمان تبعا لكل جيل، فتضمحل وتتلاشى وتحل محلها قيم ومعتقدات بديلة، خاصة مع العصر الذي نعيش فيه وإفرازات العولمة وما تصدره من أفكار ومعتقدات ومغالطات ومغريات مستهدفة كل البناء الاجتماعي على حد سواء دون تمييز، هذا في ظل فشل أو تغييب أو عدم الانتباه وعدم الشعور من قبل المجتمع بمؤسساته بهذا الخطر المحدق الذي أصبح يهدد مجتمعاتنا العربية عامة والجزائر خاصة، لذلك فإدمان أفراد المجتمع (شباب، أطفال) على التقنية والتكنولوجيا والانترنيت ساهم بشكل أو بآخر في تراجع الضمير الجمعي والموروث الثقافي وانتقال الحس المشترك من الكبار الى الصغار لدى هؤلاء، فنجد الشباب اليوم مغتربا عن بيئته ويحلم بالهجرة، ونجد بعض الأطفال ينشئون على عادات وثقافات تخالف قيم مجتمعهم، ونجد أسرا ترسخ الثقافات الغربية في ذهنية أطفالها عوض ترسيخ ثقافة مجتمعهم، بالإضافة إلى معايشتنا اليومية لأشكال وضروب السلوكيات غير أخلاقية في المجتمع، بالإضافة إلى تفكك المجتمع وذيوع الفردانية والأنانية بفعل انقطاع التواصل بين الأفراد وانشغالهم بوسائل التواصل الاجتماعي (مثلا أفراد الأسرة، التلفزيون، الانترنيت وما تبثه من اعتقادات ومغالطات وبرامج غير أخلاقية وأخرى تهدد أمن المجتمع) مما ولد فجوة كبيرة بين الكبار والصغار (صراع الأجيال، تغير المفاهيم)، دون أن ننس دور المخدرات الكلاسيكية وكذا عامل البيئة السكنية المحيطة بالفرد وما تتميز به على مستوى التركيبة الاجتماعية، البناء الفيزيقي..الخ.

- مشكلة أزمة المشاركة والبطالة والإقصاء لدى الشباب (التهميش): هناك اختلاف في طبيعة المشاكل التي يعاني منها أو يواجهها الشباب في بلدان الوطن العربي، والأسباب متعددة في هذا الاختلاف بسبب تباين مستويات التطور السياسي والالتزام الفعلي لهذه الدول بقيم الديموقراطية خاصة ما تعلق بالمشاركة الواسعة لجميع القطاعات والفئات الاجتماعية وكذلك مستوى النمو الاقتصادي وقوة وحضور مؤسسات المجتمع المدني بها، كما يمكن إعادة المشاكل التي يواجهها صناع القرار السياسي فيما يخص قضـايا الشباب إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

- اختلاف السياسة الشبابية عن غيرها من السياسات داخل الدولة والمجتمع؛
- وجود السياسة الشبابية كسياسة بينية تقتضي اشتراك أكثر من هيئة في صياغتها أو إعدادها وتنفيذها، الشيء الذي يتطلب مستوى ودرجة عالية من التعاون والتكامل والتنسيق لتفادي الازدواجية والتعارض؛
- عدم وغياب ثقة الشباب في الجهات والهيئات الحكومية المسئولة على خدمة الشباب.

-سيطرة الثقافة الأبوية التي تكرس قيما اجتماعية سلبية لا تثق في الشباب، تجعل من مختلف الفئات الاجتماعية تنظر إلى الشباب نظرة ريبة وشك.

هذا الموقف اتجاه حاجات ومشكلات الشباب يطرح بشدة التمكين بمختلف دلالاته كآلية لتعزيز مكانة وقدرة الشباب، وبالرجوع إلى أدبيات التنمية نشير إلى أن مفهوم التمكين من المفاهيم الحديثة في المجال التنموي حيث ظهر هذا المفهوم في سبعينيات القرن الماضي وارتبط في منطلقاته بالاتجاهات البديلة للتنمية والتي تمركزت حول الحركات والمبادرات المحلية للتنمية، كالتنمية الاجتماعية، والتنمية المستدامة والتنمية البشرية والتنمية بالمشاركة، وأصبحت النظرة إلى التنمية الناجحة يجب أن تنطلق من الأسفل أي من الأفراد أنفسهم عكس الاتجاه السائد للتنمية من أعلى للأسفل(Edward Shwein, 1995, p55).

من هذا المنطلق يمكن تعريف التمكين من الناحية النظرية بأنه "عملية لتغيير علاقات القوة، بما يتيح الفرصة للأفراد لاتخاذ المبادرات والقرارات واكتساب قدرا زائدا من السيطرة على حياتهم، مما يؤدي حتما إلى تخلي النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية عن جزء من سلطتها وترك هامش منها للأفراد والجماعات المهمشة للمشاركة في عملية صنع القرار ولعب أدوار مؤثرة في مجتمعاتهم(Lasse Siurala, 2005, p47).

ومجتمعنا الجزائري كغيره من المجتمعات التي يعاني شبابها من مشكلة التمكين والمشاركة، ولكن لا يختلف اثنان أن المجتمع الإنساني يعتمد في تقدمه واستمراره على الأجيال القادمة (شبابه) من أجل الرقي ودفع عجلة التقدم أكثر، وهو في سبيل تحقيق ذلك يجب أن يتحلى بروح المسئولية من خلال ضرورة إعطاء وتلقين النشء ومنحهم الفرص لتنمية الثقة بالنفس لديهم، وهذا لا يتحقق إلا بتكليفهم المسؤولية التي تكسبهم الثقة وتحميهم من الضياع والانحراف.

3.4 لماذا ينحرف الشباب

إن تدني الحالة الاقتصادية وظهور مشاعر اليأس والإحباط وكذا التفاوت الطبقي الصارخ والنظرة التشاؤمية للمستقبل إضافة إلى حساسية وخصوصية مرحلة الشباب واحتياجاتها، يمكن أن تمثل لنا مواد خصبة وأدوات تحليلية تفسيرية لبعض أنواع السلوك المنحرف عند الشباب، سواء كان هذا تهديدا لذات الفرد لبناء نفسه أو الجماعة على حد سواء.

وقد لا يختلف اثنان لو افترضنا أن هناك علاقة وطيدة بين الواقع الاجتماعي وكذا بعض أنماط السلوك المنحرف، وهذا من خلال عجز الواقع –غالبا- عن تحقيق والوفاء باحتياجاتهم وتلبية رغباتهم، وهذا في خلال قدرة هذا الواقع في أن يكون أرضية خصبة وملائمة تماما لرعاية نمو هذه الاتجاهات نحو الانحراف.

إن الأوضاع الاجتماعية التي يعيشها الشباب في الوقت الحاضر تثير المخاوف والقلق، فإذا نظرنا إلى المشكلات التي تهم الشباب نجد أنها تتعلق بالإنماء وثانيا بعالم العمل وثالثا بالعائلة وأخيرا بالحضارة، وتبين الدراسات أن انخراط الشباب في عملية الإنماء لم تكن كافية ومشكلات البطالة (نادر فرجاني، 1994، ب.ص)، وسوء ظروف العمل بين الشباب تزداد خطورة، وكذلك أصبحت علاقات الشباب بأهلهم واهية، وازدادت الفجوة بين جيل الآباء وجيل الأبناء، وعملية التنشئة الاجتماعية لم تعد قائمة فقط على نقل سلسلة القيم والاتجاهات والأدوار الاجتماعية المعروفة بواسطة العائلة، لأن نظام القيم وصور السلطة حلت محلها أفكار واتجاهات

وإيديولوجيات لم تؤلف حتى الآن إطارا مرجعيا متماسكا(معاليقي عبد اللطيف، 1987، ص119).

ويبدو أن الشباب اليوم يعيش مشاكل ناتجة عن الواقع الاجتماعي الذي يعيشه، صحيح أن الشباب لا يؤلفون مجموعات محددة وقوة ضغط موحدة، ولكنهم يؤلفون أكثر فئات المجتمع ضعفا وسرعة في العطب بالنسبة للفئات العمرية الأخرى، وأغلب الدراسات تبين أن مشاكل الشباب في العالم تدور في محاور واحدة تقريبا، ولكن يميز بينها الاختلاف في أنماط الحياة السياسية والاجتماعية، وهذه المشاكل يمكن النظر إليها وتحديدها على أنها منبعثة من مرحلة الشباب بذاتها من جهة، وهي كذلك انعكاس للواقع الاجتماعي من جهة أخرى(معاليقي عبد اللطيف، 1987، ص ص 118-119).

وربما لا نأتي بجديد إن قلنا أن تحديد أنماط السلوك المنحرف عند الشباب يعد أيسر كثيرا من محاولة تتبع الأسباب والدوافع المؤدية إليه، وما يُهمنا هنا هو أن جميع الأفراد يشتركون على نحو ما في الاحتياجات الاجتماعية الأساسية والنفسية والحوافز التي تدفعهم للعمل، ولقد أمكن التعرف على احتياجات الأفراد هذه على أنها تشمل قدرا من الاستقرار الاجتماعي ومستوى معيشيا ثابتا، واتصالا عاطفيا بالآخرين واكتساب لبعض الخبرة والتقدير وتحقيق الذات وغير ذلك من الأمور. (شو بيلوف، محمد رياض عبد الشافي، 1979، ب.ص)، ولعل هذا ما يؤكد على أهمية النظر بعين الاعتبار إلى الاحتياجات النفسية والاجتماعية والعاطفية للشباب عند محاولة تفسير بعض أنماط سلوكه المنحرف.

5- عرض النتائج ومناقشتها

ومن خلال ما تم التطرق إليه، توصلت هذه الورقة العلمية من خلال تحليلنا –نظريا- لظاهرة العصابات في الأحياء السكنية إلى نتائج وملاحظات أهمها أن عدم الشعور بالأمن من طرف السكان في الحي السكني، مع عدم التحضر من طرف السكان، بالإضافة إلى التراخي في سلطة الضبط الاجتماعي هي متغيرات تساهم بنسبة معينة في تدني مستوى المحيط السكني على كل المستويات، وقد توصلنا أيضا إلى أن الحي السكني الذي لا يتوفر على شروط العيش الكريم وفرص العمل يتوفر في المقابل على كل مغريات ومسببات حدوث السلوك الإجرامي ليصبح مع مرور الوقت وكرا يحتضن عصابات الأحياء، وهذا من خلال عدة مؤشرات تم الوصول أبرزها المشاكل العديدة والمتنوعة التي قد يعاني منها الشباب في الحي، التفكك في العلاقات الاجتماعية بين السكان، غياب أو التراخي في سلطة الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي، الانتشار الواضح لأحداث العنف والاعتداء بين الأحياء دون ردع من طرف مصالح الأمن، كثرة المواجهات والشجارات بين سكان الحي خاصة الشباب الذي يعاني من البطالة والتهميش، انتشار مروجي ومستهلكي المخدرات، تغاضي وخوف السكان من التبليغ عن المجرمين، انتشار السرقة، سوء التنظيم والخدمات المقدمة للسكان.

- الخاتمة

من خلال ما تم التطرق إليه حول موضوع السلوك الإجرامي وظاهرة العصابات الإجرامية في الأحياء السكنية في المجتمع الجزائري، حاولنا توضيح الأهمية الكبيرة لضرورة إحاطة هذا الموضوع الحساس بالدراسة والبحث لم له من أهمية تتعلق بأمن واستقرار المجتمع عموما، وحماية الشباب من الضياع باعتبارهم مستقبل الأمة وأساس التنمية، بالإضافة إلى تبيان علاقة

الجريمة بالمجال السكني والتطرق إلى بعض المتغيرات والمؤشرات المساهمة في ظهور وحدوث الجريمة وظهور العصابات الإجرامية في البيئة السكنية بحيث توصلنا كخلاصة نظرية لهذه الورقة العلمية التحليلية أن هناك جملة أسباب ودوافع تساهم في ظهور التكتلات أو العصابات الإجرامية والجماعات الفرعية المنحرفة في الأحياء السكنية، والتي بدورها تستثمر في مشاكل وظروف الشباب المزرية (البطالة، الفراغ...) وإغرائهم للانخراط في عالم الانحراف والجريمة.

ـ قائمة المراجع

- رانية محمد علي طه، إيمان العمد، التأثير المتبادل بين الواقع العمراني للمسكن والهوية الثقافية الاجتماعية للسكان –حالة دراسية- البلدة القديمة بنابلس، أطروحة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2010.
- مخطط مدن، علي كريم العمار، (ب.س)، بغداد إرث حضاري وواقع غريب، شبكة التخطيط العمراني، أنظر الموقع: https://araburban.net، تم التصفح بتاريخ: 22-09-2020.
- Tyler, and Edwin H, 3ed crime in America, A book of reading, The University of Michigan press, VAS 1962.
- أكرم نشأت إبراهيم، علم النفس الجنائي، بغداد: مطبعة المعارف، 1970.
- جلال ثروت، الظاهرة الإجرامية: دراسة في علم الإجرام، مؤسسة العقاب، الإسكندرية، مصر، 1979.
- أمين جابر الشديفات، منصور عبد الرحمن الرشيدي، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 43، ملحق5، الأردن، 2016.
- مناع خليل القطان، أثر الإيمان والعبادات في مكافحة الجريمة، مجلة الرادة، ع4، السنة الخامسة، مطابع دار الهلال الأوفست، الرياض، السعودية، 1980.
- سونيا هانت، جينيفر هيتلن، نمو شخصية الفرد والخبرة الاجتماعية، ترجمة قيس النوري، العراق: دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1988.
- زكرياء تيزي، عوامل العنف الجسدي لدى شباب الأحياء الشعبية: دراسة ميدانية لشباب حي النخيل في بلدية باش جراح، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 2013/2012.
- Alain caulan, L'école de Chicago, Paris, coll: que sais- je? Ed,P.U.F. 2 EME Edition, 1994.
- أسعد يوسف ميخائيل، الشباب والتوتر النفسي، القاهرة: دار غريب، 2001.
- منصور عبد المجيد والشربيني، زكريا أحمد، الأسرة على مشارف القرن21، القاهرة: دار الفكر العربي، 2000.
- العيسوي عبد الرحمان، سيكولوجية الإدمان وعلاجه، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1994.
- الباز راشد بن سعد، أزمة الشباب الخليجي وإستراتيجية المواجهة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، العربية السعودية، 2004.
- البداينة ذياب موسى، الانترنيت والمخدرات، مجلة الدراسات الأمنية، السنة الأولى، العدد1، 2004.

- Said musette et Nacer Eddine Hamouda : Evaluation des effets du pas sur le marché du travail en Algérie, les cahiers du CREAD, 1998/1999.
- Medjkoun Mohamed: Ajustement structurel emploi et chômage en Algérie, les cahiers du CREAD n :46/47, 1998/1999.
- يزيد عباسي، عبد العالي دبلة، مشكلات الشباب الاجتماعية في ضوء التغيرات الاجتماعية الراهنة في الجزائر: دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة جيجل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع،علم اجتماع التنمية، جامعة محمد خَيضر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، بسكرة، الجزائر، 2016/2015.
- العتيبي بدر بن جويد، العولمة الثقافية وأثرها على هوية الشباب السعودي وقيمهم وسبل المحافظة عليها، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض، السعودية، 2007.
- خليل عثمان سيد أحمد محمد، الشباب وأوقات الفراغ: دور التربية ووسائل الإعلام من المنظورين الإسلامي والوضعي، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، العربية السعودية، 2001.
- صبحي سيد، الشباب وأزمة التعبير، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2002.
- المركز الدولي للأبحاث والدراسات مداد، الشباب في منظومة المجتمع المدني، التقرير السنوي السادس للمنظمات الأهلية العربية، 2006، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، مصر، 2007.
- النوري قيس، الاغتراب اصطلاحا ومفهوما وواقعا، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد10، العدد1، الكويت، 1979.
- حمام فاديا كامل والهويش فاطمة خلف، الاغتراب النفسي وتقدير الذات لدى خريجات الجامعة العاملات والعاطلات عن العمل، مجلة العلوم التربوية والإنسانية، المجلد 2، العدد2، جامعة أم القرى، السعودية، 2010.
- Edward Shwein, mediation citizen empowerment and transformational politics, praeger, London, 1995.
- Lasse Siurala, a European framework for youth policy, Strasbourg: directorate of youth and sport, council of Europe publishing,2005.
- نادر فرجاني، حول تقدير معدل البطالة، جريدة الأهرام، القاهرة، مصر، 23 مارس 1994.
- معاليقي عبد اللطيف، أضواء على مشكلات الشباب العربي، الفكر العربي، العدد 147، السنة الثامنة، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1987.
- شو بيلوف، مشاكل البحث العلمي عند دراسة العنف من وجهة نظر علم الجريمة، ترجمة: محمد رياض عبد الشافي، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 237، السنة العاشرة، أكتوبر، 1979.